

المحاضرة الثانية:

إدارة نزاعات ما بعد الحرب الباردة: أساليب مستحدثة بأهداف جديدة

منذ تأسيسها في عام 1945م، تولت الأمم المتحدة مسؤولية الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وهو هدف نبيل تأثر بالظروف الدولية المستجدة. مرت المنظمة الأممية عبر جيلين من العمليات: الأول قبل نهاية الحرب الباردة، والثاني بعد نهايتها.

الجيل الأول للعمليات الأممية: كان سائدًا في فترة الحرب الباردة، وركز على تهدئة التوترات داخل بيئة النزاع، مما سمح بإجراء المفاوضات. يشير Paul Francis Diehl إلى وجود قاعدتين لتقييم هذه العمليات، إما الوقاية من النزاعات المسلحة أو التحكم فيها كما جاء في المادة الأولى من الميثاق الأممي. وقد تميزت عمليات هذه الفترة بتعليق النزاعات بدلاً من تسويتها، حيث كانت تركز على إعادة الوضع إلى ما كان عليه. كما يرى Biegeois Michel أن نجاح هذه العمليات يعود أكثر إلى الدعم السياسي للقوتين العظميين وإرادة الأطراف المعنية من العمليات نفسها.

الجيل الثاني للعمليات الأممية: تسببت التغيرات في طبيعة النزاعات بعد الحرب الباردة وعدم توافق الأساليب التقليدية مع المتغيرات في دفع الأمم المتحدة نحو تبني جيل ثان من العمليات، بدءًا من ناميبيا 1990/1989م، ثم امتد إلى مناطق أخرى مثل أنغولا، الصومال ورواندا. تميزت هذه العمليات بتطبيق الفصل السابع من الميثاق الأممي، وتوسيع نطاقها ليشمل مهام مثل إعادة توطين اللاجئين، مراقبة الانتخابات، وغيرها. تناول الأمين العام الأسبق بطرس بطرس غالي هذه العمليات في تقريره "أجندة من أجل السلام" 1992م، الذي تضمن فصولاً تتعلق بالدبلوماسية الوقائية، صنع السلام، حفظه، وبناء السلام بعد النزاع. أكد غالي أن هذه المفاهيم مترابطة، فالدبلوماسية الوقائية تهدف إلى منع النزاعات، بينما يسهم صنع السلام وحفظه في وقف النزاعات والحفاظ على السلم، مما يعزز بناء السلم بعد النزاع ويمنع تجدد العنف. أكد غالي في أجندته أن أهداف الأمم المتحدة تشمل: تحديد الحالات المحتملة لاندلاع النزاعات والعمل على تجنبها عبر الدبلوماسية الوقائية.

بدء جهود صنع السلم عند تفجر النزاع لحل القضايا المؤدية له.

العمل على حفظ السلم بعد النزاع وتنفيذ الاتفاقيات.

الاستعداد لبناء السلم من خلال إعادة بناء المؤسسات والهيكل الأساسية.

التصدي لأسباب النزاع العميقة مثل العجز الاقتصادي، الظلم الاجتماعي والقهر السياسي.

تظهر هذه الأهداف بوضوح أن تقرير الأمين العام يعكس مفهومًا شاملاً للأمن، يشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والبيئية، وليس فقط العسكرية.

أ: الدبلوماسية الوقائية *Preventive Diplomacy*:

الدبلوماسية الوقائية هي أحد الأدوات الأساسية التي تناولتها أجندة السلام العالمية بهدف الحد من تصاعد النزاعات الدولية أو الإقليمية وتحقيق السلم العالمي. تُعرّف الدبلوماسية الوقائية بأنها

"مجموعة من الأعمال والجهود الرامية إلى منع نشوب النزاعات بين الأطراف المتنازعة، وكذلك تجنب تصاعد النزاعات القائمة وتحويلها إلى صراعات عنيفة، فضلاً عن العمل على منع انتشار هذه النزاعات عند وقوعها." يعتمد هذا النوع من الدبلوماسية على استكشاف ورصد المؤشرات الأولية للتوترات، وتحليل الوضع قبل أن يتفاقم ويخرج عن السيطرة، مثلما حدث في أزمة مقدونيا، حيث تم التدخل في الوقت المناسب لمنع تحوّل التوترات إلى صراع مسلح.

تتسم الدبلوماسية الوقائية بأنها تتعامل مع النزاع في مراحله المبكرة، وتعتبر تدخلات تهدف إلى نزع فتيل النزاع قبل تفجّره. على الرغم من أن هذا المفهوم ليس جديداً، فقد أُضيفت له مصطلحات جديدة في الآونة الأخيرة، مثل "منع" و"تكرار"؛ وهو ما يعكس تطور مفهوم الوقاية من النزاعات. يأتي هذا المفهوم في إطار المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على أن "الأمم المتحدة ستتخذ التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم." وقد كانت دعوة الأمين العام الأسبق داغ هامرشدول هي من أبرز المبادرات في هذا السياق، حيث حاول تعزيز دور الأمم المتحدة في الوقاية من النزاعات.

الدبلوماسية الوقائية تعتمد على ثلاث أبعاد رئيسية تعمل على تجنب تفشي النزاعات، وهي: منع قيام النزاع؛ وهذا يشمل الوقاية من ظهور النزاع أساساً، عن طريق خلق بيئة تشجع على تجنب النزاعات وتساعد على حل المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بطريقة سلمية. منع انتشار النزاع؛ إذا وقع النزاع بالفعل، فإن الدبلوماسية الوقائية تركز على الحد من انتشاره إلى مناطق أخرى أو تصعيده إلى صراع مسلح قد يهدد الاستقرار الإقليمي والدولي. منع تكرار النزاع؛ الدبلوماسية الوقائية تهدف أيضاً إلى تجنب عودة النزاع بعد أن يتم تسويته. وهذا يشمل تعزيز جهود بناء السلام وإعادة الإعمار في مناطق ما بعد النزاع لضمان عدم تكرار الصراع. قد تُمارس الدبلوماسية الوقائية من قبل السكرتير العام للأمم المتحدة، أو كبار موظفي المنظمة، أو من خلال وكالات الأمم المتحدة المتخصصة. وقد تشمل أيضاً التعاون مع المنظمات الإقليمية التي تشارك في جهود منع النزاع. يُعتبر إنشاء أنظمة للإنذار المبكر جزءاً أساسياً من هذه الآلية، حيث تساعد في تحديد المؤشرات المبكرة للمشكلات المحتملة وتحليلها قبل أن تتحول إلى صراعات واسعة النطاق.

الإنذار المبكر هو آلية تعتمد على جمع المعلومات من عدة مصادر لتحديد ما إذا كانت هناك تهديدات وشيكة قد تؤدي إلى النزاع. ويشمل تحليل المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي قد تؤدي إلى تصاعد الأوضاع. يتطلب هذا التعاون الوثيق بين مختلف الوكالات الأممية لضمان الاستجابة السريعة والفعالة.

الاستجابة المبكرة هي المرحلة التي تلي الإنذار المبكر وتكون على صلة وثيقة به. في هذه المرحلة، يتم اتخاذ إجراءات للحد من التصعيد، ويشمل ذلك التدخلات الدبلوماسية، إضافة إلى تدابير اقتصادية

مثل فرض العقوبات أو تقديم الدعم التنموي، بالإضافة إلى التدابير العسكرية إذا لزم الأمر، حيث تعمل على نزع فتيل النزاع ومنع انتشاره.

ب: صنع السلام: Peacemaking

صنع السلام هو الجهد الذي يهدف إلى تسوية النزاعات بين الأطراف المتنازعة، من خلال التوصل إلى حلول سلمية ودائمة عبر وسائل دبلوماسية تتفق مع المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، لا سيما تلك الواردة في الفصل السادس من الميثاق، الذي يعنى بحل النزاعات بالوسائل السلمية. عرف بطرس بطرس غالي صنع السلام بقوله: "هو العمل الرامي إلى التوفيق بين الأطراف المتنازعة من خلال الوسائل السلمية".

يختلف صنع السلام عن عمليات حفظ السلام، حيث يتعامل الأخير مع وقف العنف في مناطق النزاع بعد اندلاعه، بينما يركز صنع السلام على الوصول إلى تسوية سلمية قبل أن يتفاقم الصراع. تُعتبر جهود صنع السلام جزءًا من عملية أكبر تهدف إلى ضمان عدم ارتداد النزاع إلى العنف بعد التوصل إلى اتفاق.

من أهم التحديات التي قد تواجه جهود صنع السلام هي عدم توفر الإرادة السياسية لدى الأطراف المتنازعة أو الأطراف الثالثة، مثل المنظمات الدولية أو الدول التي قد تؤثر في حل النزاع. فقد تحدث أحيانًا حالة من الجمود السياسي نتيجة تباين المصالح وعدم التوافق على الحلول. من أهم مقترحات بطرس غالي لتفعيل عمليات صنع السلام، تعزيز دور الجمعية العامة للأمم المتحدة في التأثير على الأطراف المتنازعة. كما شدد على أهمية تفويض الأفراد للقيام بالوساطة بين الأطراف المتنازعة، بما في ذلك استخدام ما يسمى "رسل السلام" لإحراز تقدم في التفاوض. كما نادى بتفعيل دور محكمة العدل الدولية في تسوية المنازعات وحل الخلافات، وتقديم تدابير لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات.

ج: حفظ السلام: Peacekeeping

على الرغم من أن عمليات حفظ السلام تعد من العمليات التقليدية التي قامت بها الأمم المتحدة منذ إنشائها، فإن مفهوم حفظ السلام لا يزال غير محدد بشكل دقيق في ميثاق الأمم المتحدة. حيث يشير الميثاق إلى نشر قوات حفظ السلام العسكرية في المناطق المتضررة من النزاعات، ولكن دون توضيح صريح حول صلاحيات هذه القوات أو الوسائل التي يمكنها استخدامها لتنفيذ مهمتها. تقوم عمليات حفظ السلام أساسًا على توزيع أفراد من الأمم المتحدة في مناطق النزاع بعد موافقة الأطراف المعنية، ويهدف هذا التدخل إلى استعادة السلم والأمن، وغالبًا ما يشمل تدخل موظفين مدنيين جنبًا إلى جنب مع العناصر العسكرية.

عمليات حفظ السلام تتضمن ثلاث فئات رئيسية، وهي:

بعثات المراقبين العسكريين: تتكون من ضباط غير مسلحين يقومون بمراقبة تنفيذ وقف إطلاق النار أو التحقق من انسحاب القوات العسكرية، وعادة ما يتواجدون على الحدود أو في مناطق منزوعة السلاح.

قوات حفظ السلام المسلحة: وهي قوات متعددة الجنسيات تتولى مسؤولية الحفاظ على الأمن في المناطق التي نشب فيها النزاع. كما تقوم بمهام رقابية وتساعد في تنفيذ اتفاقات السلام بين الأطراف المتنازعة.

العمليات المركبة: تتألف هذه العمليات من مزيج من القوات العسكرية والشرطة المدنية، فضلاً عن شخصيات مدنية أخرى، ويهدف هذا النموذج إلى توفير استقرار أكبر في مناطق النزاع. تعتبر قوات حفظ السلام جزءاً حيوياً من العمليات الأممية نظراً لوجودها المباشر في قلب النزاع، مما يجعلها معرضة للخطر وأحياناً لفشل مهامها. من أجل ضمان نجاح هذه القوات، يجب توفير مجموعة من الشروط الأساسية مثل:

وجود ولاية واضحة لهذه القوات، مع تحديد المهام التي يمكنها القيام بها بشكل قابل للتنفيذ.

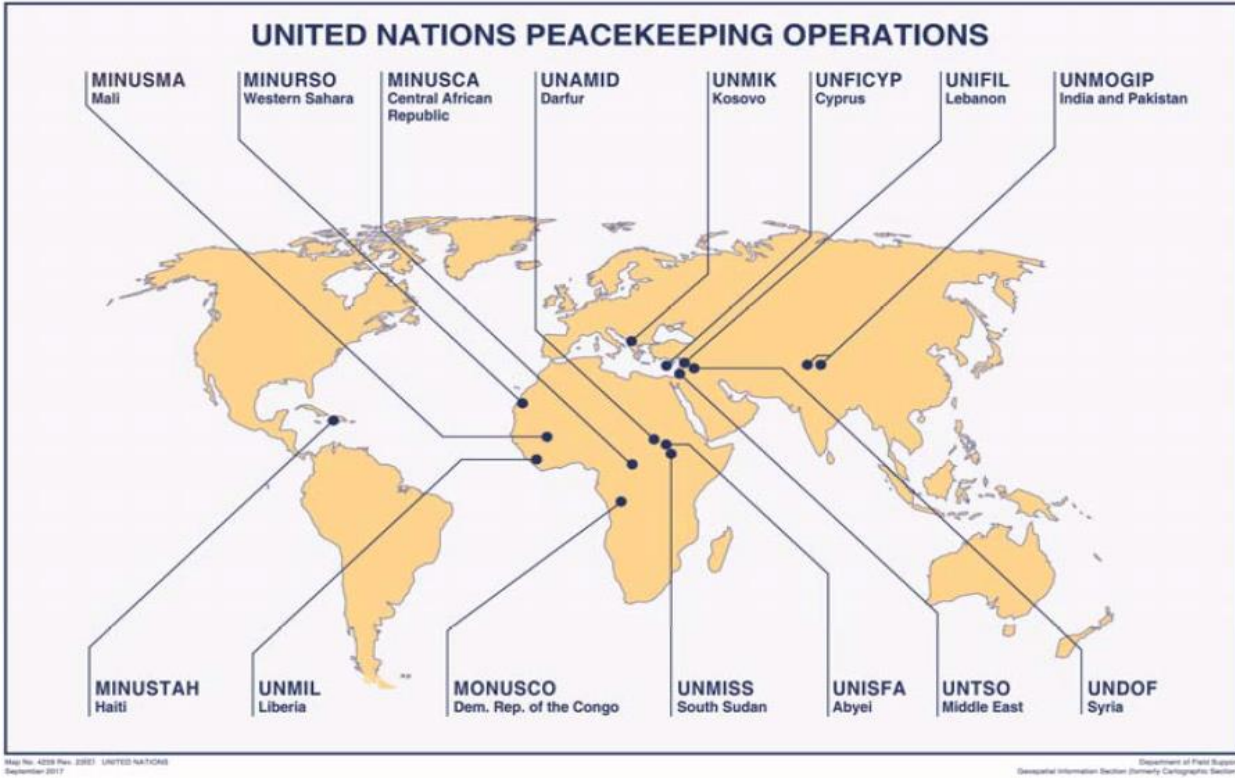
التعاون من الأطراف المعنية في النزاع لضمان فعالية التدخل.

الدعم المستمر من مجلس الأمن للأمم المتحدة في مختلف مراحل العملية.

الاستعداد العسكري والمالي من الدول الأعضاء لضمان توفر قوات مناسبة وتوفير التمويل اللازم للعمليات.

احترام المبادئ الأساسية لحفظ السلام، مثل الحيادية واستخدام القوة فقط للدفاع عن النفس.

والشكل التالي يوضح خريطة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام حتى 31 نوفمبر 2014.



خريطة رقم 01: عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام حتى 31 أوت 2017.

تقييم الآليات الجديدة لتسوية النزاعات ما بعد الحرب الباردة:

رغم أن الآليات الجديدة التي ظهرت في تسوية النزاعات بعد الحرب الباردة قد حققت بعض النجاحات على الصعيدين النظري والعملي، إلا أنها تواجه تحديات عديدة. من أبرز هذه التحديات هو الصعوبة في تطبيق "السلام المستدام" في بعض الحالات، حيث غالبًا ما تقتصر عمليات حفظ السلام على وقف إطلاق النار، وهو نوع من السلام السلبي الذي لا يتناول الأسباب الجذرية للنزاع ولا يعمل على بناء بيئة سلمية مستقرة على المدى الطويل. ومن ثم، تُعد عمليات بناء السلام أكثر تطلبًا لأنها تهدف إلى إقامة "سلام إيجابي" من خلال تغيير البيئة السياسية والاجتماعية في مناطق النزاع.

أحد المشاكل الكبرى المتعلقة بالعمليات الأممية هي الانتقائية في التدخلات، حيث لا يوجد معيار قانوني واضح أو ثابت للقيام بالتدخلات العسكرية. وعادة ما يتم التدخل في المناطق التي تهتم القوى الكبرى استراتيجيًا أو اقتصاديًا، مما يخلق انطباعًا بأن الأمم المتحدة تقوم بتنفيذ سياسات ذات مصالح خاصة، مما يؤثر في مصداقية عمليات السلام.

في المجمل، يُعتبر التحدي الأكبر في هذه العمليات هو التحقيق في التوازن بين مصلحة القوى الكبرى من جهة، وحل النزاعات بشكل عادل وشفاف من جهة أخرى.